جهود المنظمات الدولية في تفعيل قواعد الحماية الدولية للمناخ

Efforts of international organizations in activating international climate protection rules

بوسراج زهرة داداة حمزة رحموني محمد

جامعة باجي مختار عنابة جامعة سيدي بلعباس

تاريخ الاستلام: 2024/03/10 ؛ تاريخ القبول : 2024/04/15 ؛ تاريخ النشر : 2024/06/30

ملخص:

تسعى المنظمات الدولة إلى لعب أدوار هامة لمواجهة التغيرات المناخية. تشمل هذه المنظمات الأمم المتحدة، التي من خلال اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) وبروتوكولاتها، وكذلك المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي، التي تضع استراتيجيات إقليمية لتخفيف آثار التغير المناخي وتعزيز التكيف مع تحدياته. تسعى هذه المنظمات إلى تحقيق تعاون دولي فعال، وتعزيز الالتزام بالمعاهدات البيئية الدولية التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وحماية الكوكب للأجيال القادمة.

الكلمات المفتاحية: المنظمات الدولة، تغير المناخ، صناديق المناخ

Abstract : (Times New Roman; size-14)

International organizations aim to play significant roles in addressing climate change. These organizations include the United Nations, which through the United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC) and its protocols, as well as regional organizations such as the European Union and the African Union, which develop regional strategies to mitigate the effects of climate change and enhance adaptation to its challenges. These organizations seek to achieve effective international cooperation and strengthen adherence to international environmental treaties aimed at achieving sustainable development and protecting the planet for future generations.

Keywords : International organizations, climate change, climate funds.

بوسراج زهرة zahra.boucerredj@univ-annaba.dz

مقدمة

تعتبر حماية الغلاف الجوي من التدهور إحدى المشاكل الدولية التي تتطلب التعاون والدعم الدولي في جميع الجوانب، كما تتطلب مشاركة الجهات ذات الخبرة في هذا المجال كالمنظمات الدولية.

يعد التغير المناخي من أكبر التحديات البيئية التي تواجه العالم في القرن الحادي والعشرين، حيث تتزايد آثاره بشكل ملحوظ على البيئة، الاقتصاد، والصحة العامة. تزايدت درجة حرارة الأرض بشكل غير مسبوق نتيجة للأنشطة البشرية مثل انبعاث الغازات الدفيئة، مما يهدد استدامة النظم البيئية والموارد الطبيعية.

لم تقف الجهود الدولية في مجال حماية المناخ عند عقد المؤتمرات واعتماد الاتفاقيات، بل سعت المنظمات الدولة إلى لعب أدوار هامة في مجال التخفيف من حدة ظاهرة التغيرات المناخية من خلال تنسيق الجهود بين الدول، وضع السياسات والتشريعات المناخية، وتوفير التمويل والتقنيات اللازمة للتكيف مع التغيرات المناخية.

يهدف هذا المقال إلى البحث في ماهية أأدوار التي تلعبها المنظمات الدولية لمواجهة آثار التغيلارات المناخية؟

يتم الإجابة على هذه الإشكالية من خلال توضيح دور منظمة الأمم المتحدة في مجال حماية المناخ (المطلب الأول)، ثم البحث في مساهمة المنظمات الدولية الإقليمية في هذه الحماية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: دور منظمة الأمم المتحدة في تفعيل حماية المناخ.

لقد بدأت حماية المناخ على الصعيد الدولي من خلال المنظمات الدولية، وبالتحديد في عام 1979، أين تم تنظيم مؤتمر المناخ العالمي الأول، والذي يرجع الفضل في تنظيمه للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، المجلس الدولي للعلوم والشركاء العلميين.

لقد لعبت المنظمات الدولية و حتى الإقليمية دورا جوهريا في الحد من ظاهرة التلوث البيئي و أسهمت بشكل فعال في توحيد الجهود الدولية لحماية البيئة ، و على رأس هذه المنظمات هيئة الأمم المتحدة بأجهزتها ، ولبيان الموضوع سوف نقوم بتقسيم هذا المطلب إلى فرعين نخصص الأول لبحث دور هيئات الأمم المتحدة الرئيسية في حماية المناخ ونختم الحديث في الفرع الثاني عن دور البرامج والوكالات المتخصصة في هذا المجال.

الفرع الأول: حماية المناخ في إطار أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية.

لا تتحقق حماية المناخ بإجراء معين يتخذ في وقت معين فقط، ولكنها تتحقق بتواتر الكثير من الجهود التعاونية من جانب كل الدول والمنظمات الدولية أيضا، على النحو الذي سنتناوله من خلال عرض جهود مختلف أجهزة المنظمة.

أولا-جهود الجمعية العامة للأمم المتحدة في حماية المناخ.

بدأت جهود الجمعية العامة للأمم المتحدة في حماية المناخ كأحد عناصر البيئة منذ 1972، وكانت متعددة كالآتي:[1]

-أصدرت الجمعية العامة عام 1988 قرارا بإنشاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، التي تولت دراسة مشكلة تغير المناخ.

-أصدرت القرارين: 53/43 في 1988/12/6، و207/44 في 1988/12/22، واللذان سلمت فيهم الجمعية العامة بأن تغير المناخ يمثل مصدر مشترك للبيئة.[2]

-أنشأت بموجب القرار 212/45 في 1990/12/21، عملية تفاوض حكومية دولية وحيدة لإعداد اتفاقية إطارية بشأن تغير المناخ.[3]

-أدرجت متابعة موضوع حماية المناخ في جدول أعمالها السنوي بداية من الدورة 48 وحتى الآن.

-أصدرت قرارا لحماية المناخ بعنوان "حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة"، وأدرجته في جدول أعمالها ليطلع عليه ممثلو الدول سنويا، حيث يبين معظم جهود الجمعية العامة في هذا الشأن[4].

ثانيا-دور مجلس الأمن والقضاء الدولي في حماية المناخ.

ناقش المجلس في 17 أبريل 2008 مشكلة تغير المناخ بإعتبار أن الآثار الناتجة عنها تدخل ضمن واختصاصه وكان ذلك في مقر المجلس بنيويورك، وقد نوهت رئيسة المجلس السيدة " Margaret Beckett" إلى اعتقادها بأن مشاركة 55 عضواً في المناقشة يعد رقماً قياسياً في مثل هذا النوع من القضايا. ورحبت ترحيباً خاصاً بأعضاء الأمم المتحدة من خارج المجلس وهم 40 عضواً طلبوا أن ينضموا لهذه المناقشات دون أن يكون لهم حق التصويت على القرارات وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة 38 من النظام الداخلي للمجلس(5).

---

[1] - محمد عادل عسكر، المرجع السابق ، ص 633

[2] - نفس المرجع ، ص 634

[3] - نفس المرجع ، ص 634-635

[4] -محمد عادل عسكر، المرجع السابق ، ص 637 .

[5] - جلسة مجلس الأمن 5663، الثلاثاء 17 ابريل 2007، مجلس الأمن، الأمم المتحدة، نيويورك، ص 2 . الوثيقة رقم: S/PV.5663، متاحة على الرابط:

وقد ناقش المجلس في 17 أبريل 2008 مشكلة تغير المناخ باعتبار أن الآثار الناتجة عنها تدخل ضمن اختصاصه. وفي حين أثنى بعض المتحدثين على هذه المبادرة، كانت هناك تحفظات من البلدان النامية، ترى أن تغير المناخ بوصفه قضية إنمائية اجتماعية - اقتصادية ينبغي أن تعالجه الجمعية العامة الأكثر تمثيلا. ودعت وفود كثيرة أيضا الأمم المتحدة إلى النظر على سبيل الاستعجال في عقد مؤتمر قمة عالمي بشأن هذه المسألة[6].

وفي افتتاح جلسة المناقشة الأولى لمجلس الأمن لمشكلة تغير المناخ في 17 ابريل 2007، أوردت رئيسة المجلس ووزيرة الخارجية البريطانية "Margaret Beckett" قائلة: في حين أن هناك شكوكا حول ما إذا كان المجلس هو المحفل المناسب، فإن مسؤولية المجلس تتمثل في صون السلم والأمن الدوليين، وتسبب تغير المناخ في تفاقم العديد من التهديدات، بما في ذلك النزاع والوصول إلى الطاقة والغذاء. وهناك أيضا اضطراب اقتصادي محتمل، سيكون له حتما أثر على العالم. ويتعين على المجتمع الدولي أن يعترف بوجود أثر أمني من تغير المناخ، وأن يبدأ في بناء فهم مشترك للعلاقة بين الطاقة والأمن والمناخ[7].

ودعا الأمين العام بان كي مون إلى "استجابة عالمية طويلة الأجل" للتعامل مع تغير المناخ، إلى جانب الجهود الموحدة التي يشارك فيها مجلس الأمن والدول الأعضاء والهيئات الدولية الأخرى، وقال إن التغيرات المناخية المتوقعة لا يمكن أن يكون لها فقط بيئية خطيرة ، والآثار الاجتماعية والاقتصادية، بل آثارها على السلم والأمن أيضا[8].

تناول المجلس مرة أخرى تغير المناخ في 20 جويلية 2011، في نقاش مفتوح بدأته ألمانيا وقدم إحاطة من الأمين العام بان والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وكما حدث في عام 2007، عرضت مرة أخرى اختلافات في الرأي فيما يتعلق بما إذا كان المجلس هو المحفل المناسب لمناقشة تغير المناخ بين أعضاء المجلس ال 15 والأعضاء ال 47 غير الأعضاء في المجلس. وفي حين أيدت عدة بلدان مناقشة المجلس لهذه المسألة، أكدت الصين وروسيا - فضلا عن بلدان مثل الأرجنتين (باسم

http://www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=S/PV.5663

[6]– Hearing Security Council holds first-ever debate on impact of climate change on peace, Security, over 50 speakers, 5663rd Meeting, 29/11/2017, Available on the link : https://www.un.org/press/en/2007/sc9000.doc.htm

[7] –راجع الوثيقة رقم: S/PV.5663، جلسة مجلس الأمن 5663، الثلاثاء 17 ابريل 2007، مجلس الأمن، الأمم المتحدة، نيويورك، ص2. متاحة على الرابط: http://www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=S/PV.5663

[8]- Security Council holds first-ever debate on impact of climate change on peace, Security, Hearing over 50 speakers, 5663rd Meeting, op cit.

مجموعة ال 77) ومصر (بالنيابة عن حركة عدم الانحياز) والهند - قلقهم إزاء التعدي على صلاحيات وهي كيانات الأمم المتحدة الأخرى التي تعتبرها أكثر ملائمة لمعالجة هذه المسألة[9].

ومن العناصر المثيرة للاهتمام في مناقشات عامي 2007 و 2011 وجهة نظر الدول الجزرية الصغيرة النامية في جزر المحيط الهادئ[10]. وفي حين أن معظم هذه الدول أعضاء في مجموعة ال 77، فإنهم لم يشاركوا نفس مستوى القلق بشأن آثار تغير المناخ على أعضاء مجموعة ال 77 الآخرين، وأكدت البلدان التي أدلت ببيانات نيابة عن هذه المجموعة أن ارتفاع منسوب مياه البحر الناجم عن تغير المناخ يهدد وجودها ذاته. على سبيل المثال، في مناقشة عام 2011، في حين أعرب الرئيس ماركوس ستيفن عن تفهمه وقلقه بشأن التعديات، قال "نحن قلقون أكثر إزاء التعديات الجسدية للبحار المتصاعدة على دولنا الجزرية". واقترح أن يطلب المجلس تعيين ممثل خاص معني بالمناخ والأمن، و "تقييم لقدرة منظومة الأمم المتحدة على الاستجابة لمثل هذه الآثار [لتغير المناخ] حتى يمكن ضمان أن تكون البلدان الضعيفة قادرة على الوفاء بهذه المهمة". و لم تتبع المجلس أي إجراء[11].

وكانت هذه هي المرة الأخيرة التي يعقد فيها المجلس اجتماعا رسميا بشأن تغير المناخ على وجه التحديد. ومنذ ذلك الحين، كانت إحدى الاستراتيجيات المشتركة هي عقد جلسات إحاطة أو مناقشات تركز بشكل عام على التهديدات غير التقليدية للسلم والأمن، بما في ذلك تغير المناخ ومسائل أخرى[12]. فعلى سبيل المثال، عقدت البرتغال في 23 نوفمبر 2011 إحاطة رفيعة المستوى بشأن عدد من القضايا المترابطة التي تشكل "تحديات جديدة للسلم والأمن الدوليين ومنع نشوب الصراعات"، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية، وتغير المناخ، والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وبالمثل، عقدت نيوزيلندا في 30 جويلية 2015 نقاشا مفتوحا بشأن "تحديات السلام والأمن التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة

---

[9] – Security Council Report, Monthly Forecast, In Hindsight: The Security Council and Climate Change-An Ambivalent Relationship, op cit, p 2.

[10]– في جلسة مجلس الأمن، أبريل 2007 تحدث ممثل بابوا غينيا الجديدة، باسم محفل جزر المحيط الهادئ، قال إن أثر تغير المناخ على الجزر الصغيرة لا يقل تهديدا عن الأخطار والقنابل التي تفرض على الدول الكبرى. ووفقا للنتائج التي خلص إليها الفريق الدولي الحكومي المعني بتغير المناخ، تواجه دول منطقة المحيط الهادئ أخطارا جسيمة لبقائها كدول. فالعديد من الجزر لا يرتفع أكثر من عدة أمتار عن سطح البحر. وبما أن آثار الأمواج مرتبطة بصورة غير عادية بمستوى سطح البحر، فإن زيادة نصف متر في مستوى سطح البحر يمكن أن تعرض هذه الدول الجزرية للغرق التام، مما يهدد بقاء سكانها على قيد الحياة. لتفاصيل أكثر راجع: الوثيقة رقم: S/PV.5663، مجلس الأمن، مرجع سابق، ص 34–37.

[11] – Security Council Report, Monthly Forecast, In Hindsight: The Security Council and Climate Change-An Ambivalent Relationship, op cit, p 2.

[12] – Security Council Report, Monthly Forecast, In Hindsight: The Security Council and Climate Change-An Ambivalent Relationship, op cit, p 2.

النامية"، وكان من بين القضايا التي أثيرت أثناءها تغير المناخ والجريمة المنظمة عبر الوطنية والمخدرات والاتجار بالبشر والقرصنة. وفي 22 نوفمبر 2016، ترأست السنغال مناقشة مفتوحة بشأن "المياه والسلام والأمن" واستكشفت مسائل من قبيل العلاقة بين تغير المناخ وندرة المياه، وإدارة المياه العابرة للحدود، والأثر الضار وهذا الصراع يمكن أن يكون على الحصول على المياه النظيفة[13].

الفرع الثاني: دور محكمة العدل الدولية في حماية المناخ.

إن للإحكام القضائية دورا هاما في إطار القانون الدولي العام ، فطبقا للمادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية فان القضاء يعد مصدرا احتياطيا للقانون ويلجأ القاضي الدولي إلى الأخذ به في حالة غياب النص الإتفاقي والأعراف الدولية، وتشير القرارات الصادرة من القضاء الدولي إلى دوره في إرساء قواعد الحماية القانونية للمناخ[14]. ، ومن تلك قضية مصنع صهر المعادن في مدينة ترايل بخصوص النزاع بين كل من كندا والولايات المتحدة الامريكية حول التعويض عن الخسائر التي لحقت بأشخاص والممتلكات في ولاية واشنطن من جراء الادخنة السامة التي يخلفها المصنع وتنتشر في الهواء الجوي التي تنتقل بين الحدود بواسطة الرياح ، وكانت محكمة التحكيم التي اتفقت الدولتان على تشكيلتها ، قد قررت في حكمها الصادر 11 /1941/03 انه " وفقا لمبادئ القانون الدولي ، ليس للدولة الحق في أن تستعمل أو تسمح بإستعمال إقليمها على نحو يسبب الضرر، عن طريق الأدخنة في إقليم دولة اخرى أو للممتلكات أو للأشخاص فيه ، عندما تكون الحالة ذات نتائج خطيرة ، ويثبت الضرر بالأدلة واضحة ومقنعة . وأكدت المحكمة مسؤولية كندا عن الأضرار التي أحدثتها أنشطة المصنع الكائن بأرضها وهو تأكيد لما سبق أن قرره الحكم الأول الصادر في تلك القضية يوم 16 ابريل 1938 وألزم كندا بدفع مبلغ 78 ألف دولار كتعويض[15] .

وفي العام 1963 لجأت نيوزلندا إلى محكمة العدل الدولية لأجل منع فرنسا من إجراء تجارب نووية في المحيط الهادي وجاء في محاور الطلب بيان مدى شرعية القيام بالتجارب النووية ومنع فرنسا من الإستمرار بالتجارب لما ينتج عنه من إضرار مناخية وحدوث تلوث واسع على أراضيها ، وأثناء نظر المحكمة طلبت نيوزلندا من المحكمة القيام بتدابير مؤقتة تسبق صدور القرار لأجل حماية حقوقها

[13] – Security Council Report, Monthly Forecast, In Hindsight: The Security Council and Climate Change-An Ambivalent Relationship, op cit, p 2.

[14] - عبد السلام منصور : التعويض عن الأضرار البيئية ، أطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة المنصورة ، 2001 ، ص253.

[15] - عبد العال الديربي "الحماية الدولية للبيئة و آليات فض منازعاتها " الطبعة الأولى دار النشر المركز القومي للإصدارات القانونية القاهرة 2016. ص 76-77.

نتيجة لتسرب الإشعاعات ، وقد استجابت المحكمة لتلك المطالب وأصدرت قرار يفضي بمنع فرنسا من إجراء التجارب النووية والتي تتسبب بتساقط الإشعاع النووي عليها مما يؤدي إلى ظاهرة الإحتباس الحراري ، وقد وافقت فرنسا على قرار المحكمة بمنع تلك التجارب[16].

لقد سعت محكمة العدل الدولية الى إنشاء هيئة تعنى بقضايا البيئة وقد كان ذلك حيث بتاريخ 19 جويلية 1993 أنشئت غرفة رقم 7 تحت إسم " محكمة العدل الدولية لشؤون البيئة " وهي غرفة خاصة ودائمة وتتشكل من 7 قضاة في التخصص البيئي ، وقد لاقت هذه الفكرة استحسان الكثير على اعتبار أن هذه الغرفة تعتبر بمثابة خطوة جادة نحو قضاء بيئي متخصص [17].

وبعد العمل بنظام الغرفة رقم 7 رفعت أمام محكمة العدل الدولية أكثر من قضية أبرزها قضية (غابسيكوفو- تاغيماروس) ، بين هنغاريا وسلوفاكيا والذي يتعلق بالمسائل العالقة تتعلق بتنفيذ وإنهاء المعاهدة 16 سبتمبر 1977 والمتعلقة بإنشاء وتشغيل شبكة سدود غابشيكوفو – و ناغيماروس والذي سبب أضرار كبيرة على المناخ في الدولتين.[18]

واستنادا لما تقدم يمكن القول أن احكام محكمة العدل الدولية قد لعبت دورا مهما في تطوير أحكام القانون الدولي وخاصة فيما يتعلق بحماية المناخ لما لها آثار تمس بالنظام الجوي .

إلى جانب دور الأجهزة الرئيسية لمنظمة الأمم المتحدة في مجال حماية البيئة، إضطلعت العديد من البرامج بقضايا البيئة.

الفرع الثاني: حماية المناخ في إطار الوكالات المتخصصة برامج الأمم المتحدة.

تؤدي البرامج والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة دورا هاما بشأن حماية المناخ كل حسب طبيعته واختصاصه، كما تساهم بعض هذه البرامج والوكالات في مساعدة البلدان، خاصة النامية منها، في التكيف مع الآثار الضارة للتغير المناخي الحاصل[19].

أولا-حماية المناخ في إطار الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة.

فيما يلي يتم توضيح دور أبرز الوكالات المتخصصة الرئيسية للأمم المتحدة في حماية المناخ:

1-المنظمة العالمية للأرصاد الجوية:

[16]- صلاح الحديثي ، النظام القانوني لحماية البيئة ، مصدر سابق ، ص 275.

[17]-- **معاش سارة، دور القضاء الدولي في حماية البيئة**، مداخلة نشرت في كتاب أعمال ملتقى آليات حماية البيئة ، مركز جيل البحث العلمي ، الجزائر العاصمة ، 30 /12/ 2017، ص 75.

[18]- الجمعية العامة للأمم المتحدة ، تقرير محكمة العدل الدولية ، الدورة الثانية والسبعون ، الملحق رقم 4 ، نيويورك 2017 ، ص 22.

[19] -عادل محمد عسكر ، المرجع السابق ، 673

هي إحدى الوكالات الأمم المتحدة المتخصصة ،تأسست في عام 1873 ثم أصبحت في عام 1951 وكالة تابعة للأمم المتحدة تختص بشؤون البيئة ، وتختص هذه المنظمة بشؤون الطقس والمناخ والعلوم الجيوفيزيائية ذات الصلة [20].

وكان لهذه المنظمة دور رائد في النهوض بالبحوث والتطبيقات في مجال تقلبات المناخ وتغيره، والتنبؤ بالمناخ ونمذجته، وتطوير النظام الدولي لمراقبة المناخ. واستضافت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ثلاثة مؤتمرات مناخية عالمية (1979، 1990، 2009)[21].

2-منظمة الصحة العالمية.

تم إنشاء مكتب جديد مشترك بين المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومنظمة الصحة العالمية معني بالمناخ والصحة، برعاية الإطار العالمي للخدمات المناخية، وذلك بهدف تعزيز تنسيق تطوير واستخدام الخدمات المناخية والإستفادة منها في تحسين الصحة. وسيعزز المكتب الوعي وسيبني القدرات وسيربط بين خدمات الأرصاد الجوية وبين الخبراء في قطاع الصحة، في إطار شراكة فعالة للتكيف مع المناخ وإدارة مخاطره[22].

كما قامت المنظمة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2010 بتدشين أول مشروع عالمي بشأن تكيف الصحة العمومية مع تغير المناخ. ويأتي ذلك في إطار سلسلة من المشاريع التجريبية الرامية إلى "تعزيز قدرة مؤسسات النظم الصحية الوطنية، بما يشمل الممارسين الهامين في الميدان، على الاستجابة للمخاطر الصحية الحساسة لتغير المناخ"[23].

3-منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة:

تسعى اليونسكو في مجال تغير المناخ بجميع قطاعاتها للتصدي للتأثيرات السلبية لتغير المناخ على البيئة وحقوق المجتمعات، وقد أنشأت في عام 2008 مجموعات عمل تمثل قطاعاتها المختلفة من أجل مواجهة أخطار هذا التغير[24].

---

[20] - المرجع نفسه ، ص 643

[21] Inputs provided by: World Meteorological Organization , Genève ، - Maryam Golnaraghi 2 , Switzerland World , Meteorological Organization , https://unfccc.int/sites/default/files/wmo.pdf p2

[22] -راجع الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية، متاح على الرابط:
http//www.who.int/globalchange/mediacentre/news/joint-office/ar/

[23] -نفس الموقع.

[24] -محمد عادل عسكر، مرجع سابق، ص 684.

اعتمدت اليونسكو استراتيجية للعمل بشأن تغير المناخ (2018-2021)، الهدف منها تمكين الدول الأعضاء من اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره من خلال التعليم والعلوم والثقافة والإعلام والاتصال.

أقرت اللجنة الدولية للتراث العالمي في دورتها التاسعة والعشرين في عام 2005 بأن آثار تغير المناخ باتت تنال من سلامة الكثير من ممتلكات التراث العالمي الثقافي والطبيعي، وأن العدد مرشح لأن يزداد زيادة كبيرة في السنوات القائمة.

وقد أقرت هذه اللجنة وثيقتين "تقرير عن تنبؤ بآثار تغير المناخ على التراث العالمي وكيفية مواجهتها" و "إستراتيجية لمساعدة الدول الأطراف في اعتماد الاستجابات المناسبة" في دورتها الثلاثين في فلينيوس بلتوانيا عام 2006، وطلبت من جميع الدول الأطراف تنفيذ الاستراتيجية من أجل حماية القيم العالمية البارزة والنزاهة والأصالة لممتلكات التراث العالمي من الآثار السلبية لتغير المناخ[25].

ثانيا-حماية المناخ في إطار برامج الأمم المتحدة.

يتم التركيز على دور كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية.

1-برنامج الأمم المتحدة للبيئة:

تم إنشاءه بموجب توصية الجمعية العامة رقم 2997 (د-27) الصادر في 15 ديسمبر 1972. ويأتي البرنامج في طليعة الجهود العالمية للتصدي لتحديات تغير المناخ وتحقيق الفرص المتاحة، من خلال القيام بالعديد من الأعمال منها:

-تعزيز الفهم لتغير المناخ وإصدار التقارير والمنشورات ذات الصلة.

-مساعدة البلدان في التخفيف من تغير المناخ.

-مساعدة البلدان في التكيف مع آثار تغير المناخ.

-تقديم الدعم إلى البلدان في مساعيها للحصول على التمويل المتعلق بالمناخ[26].

2-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

تم تأسيس البرنامج بقرار الجمعية العامة رقم 2029 المؤرخ في 22 نوفمبر 1965، ودخل حيز التنفيذ في جانفي 1966. وباعتباره أكبر جهة منفذة للعمل المناخي فو منظومة الأمم المتحدة، يعمل البرنامج مع البلدان على تحقيق أهدافها المتعلقة بالمناخ. وهذا يشكل صميم التزام البرنامج في مرحلة

[25] -http//whc.unesco.org/en/ climatechange/

[26] -United Nations Environment Programme, Climate change, on the link : http//staging/unep.org/UNEP_Profile/Climate_change/PDF

ما بعد اتفاق باريس من خلال دعم تصميم وتقديم خطط مناخ طموحة، أو المساهمات المحددة وطنيا، التي تمهد الطريق نحو عالم أكثر استدامة للجميع، وذلك عبر ثلاث أقسام فرعية هي:

-تعزيز التكيف والقدرة على الصمود.

-الحد من الإنبعاثات وتعزيز الطاقة النظيفة وحماية الغابات.

-تعزيز السياسات والحوارات والإجراءات المتعلقة بالمناخ[27].

رابعا-الآليات المالية للمساعدة على التكيف مع التغيرات المناخية.

قد أنشأت أليات تعمل على مساعدة البلدان لتنفيذ التزاماتها الدولية، وتؤدي الألية لأي اتفاقية دولية مهمتين أساسيتين، تمثل أولهما في تشجيع الدول على الانضمام إلى طاولة المفاوضات، أما الثانية فهي تعد وسيلة لضمان تحقيق امتثال الدول لالتزاماتها الدولية إذا لم تكن لبعض الدول الأطراف وسائل القيام بذلك، نتيجة الفقر أو ما شابه ذلك فهنا يلعب التمويل دورا كبيرا في تقوية قدرة تلك الدول على الوفاء بالتزاماتها المقررة، خاصة مع توافر إرادتها للقيام بذلك[28].

1-صندوق بروتوكول مونتريال:

يعتبر الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال للمواد المستنفذة لطبقة الأوزون هو المثال الرئيسي لألية متعددة الأطراف مخصصة للبيئة، وأنشئ هذا الصندوق في الاجتماع الرابع لأطراف بروتوكول مونتريال سنة 1992، بعد تعديل المادة 10 من هذا البروتوكول التي تقضي بإنشاء صندوق متعدد الأطراف[29]، لتمكين الدول النامية من الامتثال امتثالا كاملا للتدابير المقررة في البروتوكول المتمثلة في التخلص التدريجي من المواد المستنفذة للأوزون.

ويهدف الصندوق إلى تغطية التكاليف الإضافية التي تتحملها الدول النامية للتخلي عن استعمال المواد الضارة بالأوزون، وتجدد موارد الصندوق عن طريق مساهمات البلدان المتقدمة التي تحدد كل ثلاث سنوات خلال اجتماع مؤتمر الأطراف على أساس جداول الأنصبة المقررة

---

[27] -Climate and disaster resilience, Strengthening climate policy, dialogues and processes, available at : http//www.undp.org/content/undp/en/home/climate-and-disaster-resilience/climate-change/Strengthening-climate policy-dialogues-and-processes.html

[28] –كريمة بوقزولة، المسؤوليات المشتركة والمتباينة للدول في مجال التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، الجزائر، 2018– 2019، ص 242.

[29] أنشئ الصندوق المتعدد الأطراف في الاجتماع الثاني لبروتوكول مونتريال بموجب المقرر 8/2 الذي ورد فيه إنشاء ألية مالية مؤقتة لفترة ثلاثة سنوات من 01 كانون الثاني / يناير 1991 إلى 31 كانون الأول / ديسمبر 1993، أنظر تقرير مؤتمر الأطراف الثاني لبروتوكول مونتريال الوثيقة UNEP/OZI.PRO. 2/3، ص 16، وكذا التذيل الرابع في نفس الوثيقة يحدد صلاحيات الصندوق المتعدد الأطراف، ص 65.

للأمم المتحدة، ويقوم التمويل واستخدام الموارد المالية على أساس مبدأ الإضافية ومفهوم التكاليف الإضافية المحددة بصورة صارمة[30].

2-مرفق البيئة العالمي GEF:

تم إنشاؤه في عام 1991 من قبل البنك الدولي، فهو يوفر وسائل تمويل جديدة إضافية على أساس المنح أو قروض تهدف إلى تغطية التكاليف الإضافية المترتبة عن التدابير بغرض تحسين وصيانة البيئة العالمية[31].

ويعتبر مرفق البيئة العالمية أكبر مورد للهبات لحماية البيئة في مجالات معينة، فتمويله يتعلق بهبات جديدة إضافية تسمح بتغطية التكاليف الإضافية للتدابير التي تسمح بتحقيق فوائد بيئية شاملة في أربعة مجالات وهي التغيرات المناخية، والمحافظة على التنوع البيولوجي، حماية المياه الدولية والمكافحة ضد استنفاذ طبقة الأوزون، ويعمل مرفق البيئة العالمية كألية مؤقتة لتمويل الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي والتغيرات المناخية.

ويقدم المرفق منحا لتمويل المشروعات التي تنفذ في مشاكل عالمية: تغير المناخ، والتنوع البيولوجي، والمياه الدولية، واستنفاذ طبقة الأوزون، ونظرا لأن المرفق لا يتناول بعض القضايا البيئية العالمية تم اقتراح تعديل صك مرفق البيئة العالمي في عام 1994 ومعالجة بعض المجالات الأخرى التي تتمثل في تدهور التربة والملوثات العضوية الثابتة والتصحر[32].

3-صناديق تمويل حماية المناخ:

إن نظام عمل مرفق البيئة العالمية فيما يتعلق باتفاقية تغير المناخ يتضمن أربع صناديق تسعى بشكل عام إلى تمويل مشاريع التكيف للتغير المناخي، ومساعدة الدول النامية والدول الأقل نموا على مواجهة أخطاره[33].

وقد دعا مؤتمر أطراف الاتفاقية الإطارية مرفق البيئة العالمية إلى إنشاء وتشغيل صندوقين جديدين الصندوق الخاص بتغير المناخ والصندوق الدول الأقل نموا إلى جانب الألية المنصوص عليها في المادة 11 من الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ لعام 1992.

---

[30] كريمة بوقزولة، المرجع السابق، ص 245.

[31] المادة 02 من الصك التأسيس لمرفق البيئة العالمي 2004.

[32] سلافة طارق عبد الكريم الشعلان، الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الإحتباس الحراري في بروتوكول كيوتو، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2010، ص 245.

[33] نفس المرجع، ص 246.

أ-الصندوق الخاص لتغير المناخ: خصص لتمويل الأنشطة والبرامج والتدابير المتصلة بالتكيف مع تغير المناخ وهذا وفقا للفقرة 02 من القرار 7/6 لمؤتمر الأطراف.

ب-صندوق الدول الأقل نموا: يختص هذا الصندوق وفقا للقرار 7/6 الصادر عن مؤتمر الأطراف بتوفير التمويل المتطلب لتغطية تكاليف إعداد الخطط الوطنية للتكيف مع تغير المناخ في الدول الأقل نموا، وتحقيق التكامل والتنسيق فيما يخص حصولها على التمويل في هذا الصندوق والصناديق الأخرى. كما دعا القرار 7/6 إلى اعتماد إجراءات مالية وإدارية مبسطة تتصف بالشفافية عند حصول الدول المعنية على تمويل بموجب هذا الصندوق.

ج-صندوق التكيف للتغير المناخي:

أنشئ هذا الصندوق من أجل تمويل أنشطة البرامج ومشاريع نقل التكنولوجيا، ويتم تمويله من نصيب عائدات التنمية النظيفة بنسبة 12% فضلا عن اشتراكات الدول المدرجة في المرفق الأول[34].

وتعد الاشتراكات المقدمة من الدول الأطراف في الاتفاقية، من أهم الموارد المخصصة لتمويل الاتفاقية وتنفيذ التزاماتها، في حين أن النظام العالمي لتغير المناخ لا يسعى في حد ذاته إلى حل قضايا الفقر العالمية، لذا يتعين عليه أن يأخذ بعين الاعتبار من أعضاء المجتمع العالمي الحالات المختلفة من حيث مستويات التنمية المختلفة، وتتحمل الدول المسؤولية عن التسبب في انبعاثات الغازات الدفيئة وكذلك القدرة على معالجتها[35].

وقد وافق النظام العالمي لتغير المناخ على تخصيص 100 مليون دولار بحلول عام 2020 لمساعدة الدول النامية على دفع تكاليف التكيف مع تغير المناخ، وسيتدفق بعضها من خلال صندوق أخضر[36].

د-صندوق المناخ الأخضر:

أنشئ صندوق المناخ الأخضر في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي لعام 2010 في كانون في المكسيك، وقد يختص بجمع التمويل من الدول المتقدمة على أن يتم توزيع

[34] سلافة طارق عبد الكريم الشعلان، المرجع السابق، ص 247.

[35] - كريمة بوقزولة، المرجع السابق، ص 253.

[36] محمد عادل عسكر، المرجع السابق، ص255.

هاته المبالغ كمساعدات سنوية للدول النامية فيما يخص مجال حماية المناخ أو التكيف مع أثاره أو التخفيف منها، ويتولى البنك الدولي إدارة هذا الصندوق والإشراف عليه بشكل مؤقت خلال مرحلة انتقالية تستمر لمدة ثلاث سنوات[37].

لم تقتصر جهود التصدي لآثار التغيرات المناخية على المنظمة العالمية، حيث نجد المنظمات الإقليمية قامت بمجهودات معتبرة في هذا المجال.

المطلب الثاني: حماية المناخ في إطار المنظمات الإقليمية.

بعد صيرورة مخاطر مشكلة تغير المناخ أمرا يقينيا كما أوضحت تقارير الهيئة الدولية لمراقبة التغيرات المناخية IPCC بذلت بعض المنظمات الإقليمية جهودا مهمة فيما يتعلق بمكافحة هذه المشكلة ، أو التخفيف من آثارها، و تأتي على رأس هذه الجهود ما قدمه الإتحاد الأوروبي في هذا المجال و كذلك الإتحاد الإفريقي، و جدير بنا ذكر أن تلك الجهود المبذولة في هذا الصدد كانت قليلة و قد يكون تأثيرها ضعيف لأن هذه المشكلة ذات بعد عالمي إذ تحتاج لتضافر جهود و إمكانات كبيرة كجهود منظمة الأمم المتحدة لذلك استعانت بعض تلك المنظمات كالإتحاد الإفريقي الذي استعان باللجنة الإقتصادية و الإجتماعية لإفريقيا للقيام بتلك الجهود.

الفرع الأول : دور الإتحاد الأوروبي في حماية المناخ :

عقب الحرب العالمية الثانية اشتدت الحاجة إلى بين دول أوروبا من أجل إعادة بناء هذه الدول و القضاء على احتمالية نشوب حروب أخرى، و بزغت أول نواة لهذا الترابط إثر تشكيل جمعية الفحم و الفولاذ الأوروبية عام 1951.

وتمثلت أولى مظاهر الوحدة بين دول أوروبا في مجال الجمارك حين تم تأسيس ما يعرف بالمؤسسة الإقتصادية الأوروبية [38] .

تبلغ مساهمة انبعاثات الإتحاد الأوروبي في إجمالي الإنبعاثات العالمية حتى عام 2010 بنسبة 17 %, و يعد هذا ذات الوقت يعد الإتحاد الأوروبي أكثر الدعاة لمكافحة التغير المناخي[39].

فبالرغم من خلو الاتفاقية المنشئة له لأي نص خاص بالنظام المناخي أو حمايته إلا أن المادة 02 منها أشارت إلى مصطلح يتصف بالعموم و هو " السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة" و كذلك "السعي للوصول إلى مستوى عال من الحماية للبيئة و تحسين نوعيتها". كما أضافت المادة 03 منها على أن'

[37] كريمة بوقزولة، المرجع السابق، ص 255.

[38] - محمد عادل عسكر، المرجع السابق ، ص 705

[39]- نفس المرجع ، ص 707.

الإتحاد لابد أن ينتهج سياسات بيئية تضمن تحقيق مستوى عال من الصحة العامة" و في ذات السياق أضافت المادة 174 منها " إتباع سياسة لتحسين البيئة كهدف لحماية صحة الإنسان[40].

لقد قام الإتحاد بالتصديق على النظام القانون الدولي لحماية المناخ و المتمثل في الإتفاقية الإطارية و بروتوكول كيوتو [41] و في العام 2008 تم الإتفاق من خلال المجلس الأوروبي لرؤساء دول و حكومات على العمل بسياسات خاصة بالمناخ و الطاقة ، أو ما أطلق عليه "قرارات الطاقة و تغير المناخ" وضع الإتحاد الأوروبي في عام 2008 مجموعة من القوانين والتشريعات أطلق عليها تسمية " Le paquet Climat et énergie» التي تتضمن عددا من التدابير المختلفة في حزمة المناخ والطاقة مجال الطاقة والتغير المناخي ، كما ترسم جملة من الأهداف التي يسعى الإتحاد لتحقيقها بحبوب عام 2020 وتسعى أيضا لوضع الإتحاد الأوروبي في مسار المستقبل المستدام ، المبني على اقتصاد والذي يستهلك كميات أقل من الكربون ويستهلك طاقة أقل [42].

تسعى حزمة المناخ والطاقة التي أطلقها الاتحاد الأوروبي بمناسبة قمة المناخ التي انعقدت في كوبنهاغن بالدنمارك في الفترة ما بين 17 و 18 ديسمبر 2009 إلى تحقيق الأهداف التالية:

-تقليص انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة 20%، مع إمكانية زيادة النسبة إلى 30% في حال التوصل إلى اتفاق دولي ملزم.

-خفض استهلاك الطاقة بنسبة 20.%

-إنتاج 20% من الطاقة المستهلكة داخل الاتحاد الأوروبي من مصادر الطاقة المتجددة.

-تعزيز سياسة حماية البيئة، خاصة في مجال تخزين الكربون الجيولوجي.

تكتسب حزمة المناخ والطاقة للاتحاد الأوروبي أهمية بالغة على الصعيدين الداخلي والدولي، ويمكن تلخيص هذه الأهمية في النقاط التالية:

-تشكل الحزمة مساهمة فعالة في مكافحة تغير المناخ، حيث ستسهم بشكل كبير في تقليل تلوث الهواء، وبالتالي الحد من مشكلات الصحة العامة وتقليص نفقات مكافحة التلوث. كما تمثل الحزمة نموذجًا يحتذى به من قبل الدول الأخرى، إذ لا تقتصر فوائدها على دول الاتحاد الأوروبي فحسب، بل تشمل أيضًا الدول الصناعية والدول النامية، مما قد يحفز هذه الدول على إبرام اتفاقيات دولية ملزمة بشأن المناخ.

---

[40] - نفس المرجع ، ص 707.

[41] التوجيه رقم EC/357/2002 http://europa.eu/rapid/press-release_MEMO-04-43_fr.htm

[42] - نادية ليتيم ، إستراتيجية الإتحاد الأوروبي لمكافحة التغيرات المناخية"،مجلة دفاتر السياسة و القانون ، جامعة باجي مختار، العدد التاسع، جوان 2013 ،ص 113 .

-يتيح تنفيذ الإجراءات الواردة في حزمة المناخ والطاقة للاتحاد الأوروبي تحقيق وفورات سنوية تصل إلى 50 مليار يورو حتى عام 2020 من خلال تقليص استيراد النفط والغاز. كما سيساهم ذلك في دعم قطاع الطاقة المتجددة الأوروبي، الذي يوفر حاليًا 300,000 فرصة عمل، بخلق نحو مليون فرصة عمل إضافية بحلول عام 2020، بالإضافة إلى خلق فرص عمل جديدة في قطاعات أخرى مرتبطة بالبيئة.[43]

من المهم الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي قد أصدر في 27 نوفمبر 2009 تشريعًا ينص على إنشاء منصب جديد هو "مفوض العمل المناخي"، وهو منصب وزاري يعنى بالتعامل مع قضايا المناخ. كما تم تأسيس إدارة بيئية مختصة بالعمل المناخي في عام 2010. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي التأكيد على أن الاتحاد الأوروبي قد أصدر أكثر من ستين لائحة وقانونًا تتعلق بتغير المناخ.

إلا أن برنامج الاتحاد الأوروبي لمكافحة تغير المناخ لم يكن كافيا لمواجهة التحديات البيئية التي يفرضها تغير المناخ؛ إذ لم يحقق الفعالية المرجوة منه، وهو ما أدى بالمفوضية الأوروبية إلى إعادة تفعيله في عام 2005 وذلك من خلال وضع أسس جديدة للإستراتيجية الأوروبية لتغير المناخ، والتي ، أطلق عليها إستراتيجية التغير المناخي لآفاق 2020 وما بعده [44] .وتشرح الورقة التي أصدرتها المفوضية الأوروبية في 29 أفريل[45] 2007 مضمون هذه الإستراتيجية الجديدة، التي تهدف إلى تعزيز قدرة الإتحاد على مواجهة تغيرات المناخ.

الفرع الثاني: دور منظمة جامعة الدول العربية في الحماية من التغيرات المناخية :

تشمل منظومة جامعة الدول العربية, إضافة إلى مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة ثلاثة عشر 13 مجلسا وزاريا و خمسة عشر منظمة عربية متخصصة وخمس مؤسسات تمويل عربية إلى جانب عدد كبير من الإتحادات العربية النوعية والمهنية.[46]

و فيما يخص القضايا المتعلقة بالبيئة و جهود حمايتها فقد أولت الجامعة العربية تلك القضايا على اختلافها عناية خاصة ، و بذلت جهودا كبيرة لتوفير الحماية اللآزمة لها، وهذا من منطلق أننا نعيش في هذه البيئة و ننمو فيها و من ثم تكون حمايتها هي بمثابة حماية للإنسان الذي يعيش فيها تطلعا للعيش في مناخ صحي ملائم مناسب للعيش الكريم في جو خال من التلوث.

---

[43] نادية ليتيم، المرجع السابق ص ص 113 .

[44] نفس المرجع ص 112.

[45] - نادية ليتيم المرجع السابق ص 112

[46] عبد العال الديربي ، "الحماية الدولية للبيئة و آليات فض منازعاتها " الطبعة الأولى دار النشر المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ص 175 .

الملاحظ أنه لم يأت اهتمام جامعة الدول العربية بالتغيرات المناخية بصفة منفردة وإنما تطرق إلى حماية البيئة بكل عناصرها بما فيها المناخ, و إيمانا بدورها في حماية البيئة، أنشأت الجامعة العربية مجلسا مختصا في شؤون البيئة، أطلق عليه مجلس الوزراء العرب المسئولين عن البيئة و هو الآلية الإقليمية العربية المعتمدة من الدول العربية للتنسيق والتعاون في كافة مجالات البيئة.[47] و انبثق عن هذه الهيئة هيئة أخرى تدعى المجموعة التفاوضية العربية لتغير المناخ.

أولا: مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شؤون البيئة :

يعتبر مجلس الوزراء العرب المسئولين عن البيئة من أنجح المجالس الوزارية العربية المتخصصة و له بصماته الواضحة على العمل العربي المشترك. و قد استطاع أن يطور أداءه بشكل مستمر ليواكب المستجدات العربية و العالمية.

اعتمد مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شؤون البيئة في دورته 19 "الإعلان الوزاري العربي حول التغير المناخي" و الذي يعتبر أساسا للتحرك المستقبلي انطلاقا من مؤتمر الأطراف في بالي، ديسمبر 2007 [48]و يعكس وجهة النظر العربية في التعامل مع قضايا تغير المناخ و أهم ما ورد فيه،أن المنطقة العربية تقع في نطاق المناطق الجافة والقاحلة و ستكون من أكثر المناطق عرضة للتأثيرات المحتملة للتغيرات المناخية و قد يكون لها انعكاسات سلبية على التنمية في المنطقة العربية. و أن مجابهة التأثيرات المحتملة لتغير المناخ تتطلب تحركا و تضامنا دوليا في إطار أهداف التنمية المستدامة،وأن التكيف مع تغير المناخ هو أولوية قصوى لدى الدول العربية تتسق اتساقا كاملا مع التنمية الإقتصادية و الإجتماعية على نحو يحقق النمو الإقتصادي المستدام و القضاء على الفقر.[49]

ثانيا: المجموعة التفاوضية العربية لتغير المناخ :

تنفيذا لقرارات مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شؤون البيئة في ديسمبر 2008 كواحدة من أهم آليات التعامل العربي مع مفاوضات تغير المناخ. و قد عقدت المجموعة التفاوضية العربية اجتماعا غير دوري في عام 2011 للإتفاق حول التحرك العربي ما بعد كانكون حيث وضعت المجموعة المقررات العامة للدول العربية بشأن مفاوضات تغير المناخ أهمها[50] :

- تأكيد المجموعة العربية على أن أهداف المفاوضات الدولية القائمة حول تغير المناخ هو التنفيذ الكامل و الفعال و المستدام للإتفاقية ، وفقا لخارطة بالي 2007، مع التأكيد على

[47] عبد العال الدريبي ، المرجع السابق، ص 176

[48] التعاون العربي في قضايا المناخ ، الفصل الثاني عشر ، ص 346، متوفر على الموقع https://www.amf.org.ae، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2019/06/04، على الساعة 09:25.

[49] المرجع نفسه، ص 346

[50] - التعاون العربي في قضايا المناخ، المرجع السابق، ص 346

مسؤولية الدول المدرجة في الملحق الأول للإتفاقية عن قيادة الجهود الدولية لتخفيض الانبعاثات، و عدم تحميل الدول النامية مسؤولية سد الفجوة القائمة بين الهدف الدولي لإحتواء الارتفاع المضطرد لدرجات الحرارة، و بين الأهداف المتواضعة التي أعلنتها الدول المتقدمة لتخفيض انبعاثاتها حتى الآن.

بدأ انعقاد اجتماعات المجموعة التفاوضية العربية لتغير المناخ في أفريل 2012 في ضوء نتائج مؤتمر ديربان 2011، باعتبارها مرحلة محورية في مسار المفاوضات حيث وضحت المجموعة العربية الموقف العربي من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشان تغير المناخ و بروتوكول كيوتو الملحق بها في عدة نقاط أهمها:

- تعتبر أن مجابهة ظاهرة تغير المناخ يقوم على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ و البروتوكول الملحق بها لما يحتويان من مبادئ قانونية ملزمة.
- التأكيد على مسؤولية الدول المدرجة في الملحق الأول للاتفاقية عن قيادة الجهود الدولية لتخفيض الإنبعاثات، و مسؤولية الدول المتقدمة المدرجة في الملحق الثاني للإتفاقية عن توفير التمويل و الخبرة التقنية اللازمة للدول النامية للتكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ و تدابير والاستجابة و مساعدتها على المساهمة في الجهد العالمي لتخفيض الإنبعاثات.
- رفض المجموعة العربية لأي محاولة تهدف إلى التخلي عن المبادئ الرئيسية التي تحكم التعاون الدولي للتعامل مع ظاهرة تغير المناخ، أو إعادة التفاوض حولها،أو إنهاء العمل ببروتوكول كيوتو و تعديل أحكامه للتنصل من مسئولية الدول المتقدمة القانونية عن قيادة الجهد الدولي لتخفيض الإنبعاثات، وكذا تحميل الدول النامية مسئولية سد الفجوة القائمة بين الهدف الدولي لإحتواء الإرتفاع المضطرد لدرجات الحرارة، و بين الأهداف المتواضعة التي أعلنتها الدول المتقدمة لتخفيض انبعاثاتها حتى الآن.[51]

كما وضعت المجموعة التفاوضية خلال اجتماعها عام 2013 عناصر الموقف التفاوضي العربي خلال المفاوضات في المرحلة القادمة تتضمن عدة عناصر أهمها:

- عدم فرض أي التزامات على الدول النامية لخفض انبعاثاتها و دراسة فرص مشاركات طوعية تعود عليها بالنفع و جلب الاستثمارات، ضمان معايير مناسبة للتوزيع العادل للتمويل بين الدول النامية، يأخذ في اعتباره التوزيع الجغرافي و حجم احتياجات الدول النامية في مجالي التكيف و التخفيف ، كما أكدت المجموعة على أهمية اتخاذ موقف عربي موحد في كل

[51] التعاون العربي في قضايا المناخ ، المرجع السابق، ص 347.

المحافل الإقليمية والدولية ذات العلاقة بتغير المناخ، مع إعطاء الوفود العربية، المشاركة في أي من هذه المحافل صورة واضحة و متكاملة عن مسار المفاوضات تغير المناخ، حتى لا تتعارض القرارات الصادرة عن أي محفل دولي مع الموقف العربي من المفاوضات وبالتالي تؤثر على مصالح الدول العربية.[52]

الفرع الثالث : دور منظمة الإتحاد الإفريقي في مواجهة التغيرات المناخية :

في دورته العادية الثامنة التي انعقدت في يناير 2007، حث الاتحاد الإفريقي كافة الدول الإفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني على مراعاة اعتبارات تغير المناخ عند وضع الخطط والاستراتيجيات والبرامج التنموية على المستويين الوطني والإقليمي. كما تم اقتراح تنفيذ برنامج تحت عنوان "تسخير المناخ لتحقيق التنمية في إفريقيا" استجابة لهذا التوجه، وطُلب من اللجنة الاقتصادية لإفريقيا والمؤسسات الإفريقية والدولية المعنية التعاون لدعم الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا البرنامج بحلول عام 2010.[53]

يتولى الاتحاد الإفريقي قيادة هذا البرنامج سياسيًا، حيث يهدف إلى تعزيز تحقيق أهداف التنمية المستدامة في القارة الإفريقية، بالإضافة إلى تعزيز قدرات المؤسسات المعنية في تحسين جودة البيانات المتعلقة بالمناخ ورصدها، وتطوير الخدمات الإعلامية والسياسات، وتعزيز العمليات الاستثمارية، وتطبيق إدارة المخاطر في القطاعات الأكثر تأثراً بتقلبات تغير المناخ مثل الزراعة والمياه والطاقة والصحة. يتم تحقيق هذه الأهداف من خلال العمل على أربعة محاور رئيسية.

- إتاحة المعلومات المتعلقة بالمناخ و نشرها على نطاق واسع.
- التحليل الجيد لعملية دعم اتخاذا القرارات و الممارسة الإدارية.
- اتخاذ قرارات مدروسة لاسيما ما يتعلق بالتنمية.
- إثبات قيمة تعميم مراعاة المعلومات المناخية في خطط التنمية عن طريق تنفيذ ممارسات تجريبية للتكيف مع تغير المناخ[54].

و في أفريل 2008 رحب الاجتماع السنوي المشترك الأول الذي جمع بين مؤتمر الإتحاد الإفريقي لوزراء الاقتصاد و المالية و مؤتمر اللجنة الاقتصادية لإفريقيا لوزراء التخطيط و التنمية الاقتصادية بإنشاء مركز السياسات الإفريقية بشأن تغير المناخ، مع دعمه و مساندته ماليا و إجرائيا بهدف توجيه

[52] التعاون العربي في قضايا المناخ، المرجع نفسه، ص 347 .
[53] نفس المرجع ص 722
[54] - عادل محمد عسكر ، المرجع السابق ، ص 723

السياسات العامة في الدول الأعضاء لمكافحة تغير المناخ ، و قد تلقى المركز دعما ماليا من إدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة، و دعما آخر من دولتي السويد و النرويج.

و في العام 2009 وافق الاتحاد الإفريقي في دورته العادية الثانية عشر على إعلان الجزائر بشأن تغير المناخ و اقره كمنهج عمل للموقف الإفريقي الموحد بشأن تغير المناخ، كما وافق مؤتمر القمة أيضا على أن يمثل إفريقيا وفد واحد تخول له سلطة التفاوض في مجال تغير المناخ بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء.

كما دعت الإجتماعات السنوية المشتركة الثانية لمؤتمر الإتحاد الإفريقي الدول الصناعية إلى تقديم مساعدات مالية و تقنية للدول الإفريقية تمكنها من التصدي لمخاطر تغير المناخ.

و العام 2009 وافقت القمة العادية الثالثة عشر للاتحاد الافريقي على إنشاء مؤتمر رؤساء الدول و الحكومات الإفريقية بشان تغير المناخ، و الذي يضم كل من الجزائر وجمهورية الكونغو، و إثيوبيا و كينيا و موريسيوش ، و موزنبيق و نيجيريا الطوغو و أوغندا و قد حثت القمة رؤساء الدول و الحكومات الافريقية على اتباع نهج موحد بشأن تغير المناخ، كما أذنت القمة بانضمام الاتحاد الإفريقي الإتفاقية الاطارية وبروتوكول كيوتو[55].

و في الدورة العادية الثالثة والعشرين للإتحاد الإفريقي في مالابو، نظر المؤتمر في تقرير لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفارقة حول تغير المناخ وأيد برنامج العمل الإطاري حول الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ في أفريقيا باعتبارها إطار عمل قاري سيوجه الاتحاد الإفريقي ودوله الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في معالجة تغير المناخ في أفريقيا.[56]

في هذا الخصوص ، حث المؤتمر كافة الدول الأعضاء على سرعة إتمام تطوير خططها الوطنية للتكيف ووضع أنظمة وهياكل لتتمكن أفريقيا من الاستفادة بصورة كاملة من الآليات العالمية لدعم إجراءات التخفيف والتكيف مع تغير المناخ .علاوة على ذلك نوه ، المؤتمر إلى الأحداث العالمية حول

[55] تقرير عن تغير المناخ و التنمية في إفريقيا المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و اللجنة الاقتصادية لإفريقيا متاح على الموقع الرسمي للمجلس الاقتصادي و الاجتماعي https://www.uneca.org/sites/default/files/uploaded-documents/CoM/cfm2010/com2010_report-onclimatechange-anddevelopment-inafrica_ar.pdf

[56] - بيان صحفي رقم 18/ القمة الثالثة والعشرين للاتحاد الأفريقي ، اختتام الدورة العادية الثالثة والعشرين للاتحاد الأفريقي في مالابو متاح على الموقع : https://au.int/sites/default/files/newsevents/workingdocuments/29259-wd-press_release_-ar_4.pdf

تغير المناخ والتي سيعقدها الأمين العام للأمم المتحدة خلال الشهور المقبلة , وخاصة في نيويورك في 23 سبتمبر 2014 و في ليما في ديسمبر 2014.[57]

كما أنشأ الاتحاد عذع أدوات لمواجهة آثار التغيرات المناخية في القارة:

-إستراتيجية الاتحاد الإفريقي للتغير المناخي تم اعتمادها في **عام 2014** خلال **قمة الاتحاد الإفريقي في مالابو** (غينيا الاستوائية). كانت هذه الاستراتيجية خطوة هامة في إطار تعزيز التنسيق الإقليمي لمواجهة تحديات تغير المناخ في القارة الإفريقية. تهدف الإستراتيجية إلى تمكين الدول الإفريقية من التكيف مع آثار تغير المناخ وتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة، مع التركيز على تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية في هذا المجال.

البرنامج الإفريقي للتغير المناخي : تم إطلاقه في **عام 2003** خلال **قمة الاتحاد الإفريقي في مابوتو**)موزمبيق). يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز قدرة الدول الإفريقية على التكيف مع آثار تغير المناخ، مع التركيز على تحسين استراتيجيات التنمية المستدامة في القارة الإفريقية. يتضمن البرنامج مجموعة من المبادرات والسياسات التي تهدف إلى التخفيف من آثار تغير المناخ، مثل تحسين إدارة الموارد الطبيعية، وتعزيز الأمن الغذائي، وزيادة استخدام الطاقة المتجددة.

صندوق المناخ الإفريقي: تم إنشاءه في **عام 2012** خلال **القمة الإفريقية** في (**Addis Ababa**أديس أبابا، إثيوبيا). يهدف الصندوق إلى تمويل المشاريع التي تهدف إلى التكيف مع تغير المناخ في الدول الإفريقية، مع التركيز على القطاعات الأكثر تأثراً مثل الزراعة والمياه والطاقة. يسعى الصندوق إلى دعم الدول الإفريقية في تنفيذ السياسات المناخية، وتعزيز قدراتها على التكيف مع آثار تغير المناخ وتحقيق التنمية المستدامة.

الفرع الرابع: دور رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي في حماية المناخ.

تأسست الرابطة عام 1983، وقد أعربت خلال قمتها الرابعة عشر (نيودلهي، 3-4 أفريل 2007) عن "قلقها العميق إزاء تغير المناخ العالمي". وفي الدورة التاسعة والعشرين للمجلس (نيودلهي، 7-8 ديسمبر 2007)، نوقشت مسألة تغير المناخ، ولا سيما تزايد هشاشة المنطقة بسبب التدهور البيئي وتغير المناخ[58].

---

[57] بيان صحفي رقم 18/ القمة الثالثة والعشرين للاتحاد الأفريقي ، اختتام الدورة العادية الثالثة والعشرين للاتحاد الأفريقي في مالابو متاح على الموقع : https://au.int/sites/default/files/newsevents/workingdocuments/29259-wd-press_release_-ar_4.pdf

[58] - SAARC Workship Climte change and Disasters : Emerging Trends and Future Strategies ، SAARC Action Plan on Climate Change : https://thimaaveshi.files.wordpress.com/2009/10/saarc_action_plan.pdf_p2

وكانت النتائج هي إعلان دكا بشأن تغير المناخ وخطة عمل رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي بشأن تغير المناخ لعام 2008، وخطة العمل بشأن تغير المناخ لعام 2008[59].

وعلاوة على ذلك، يشير بيان Thimphu لعام 2010 بشأن تغير المناخ إلى حماية "البنية التحتية الأثرية والتاريخية لجنوب آسيا من الآثار السلبية لتغير المناخ" و "الحفاظ على التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية"، وهي عناصر أساسية في الحق في الثقافة. وبالإضافة إلى ذلك، اتفق اجتماع مجلس محافظي رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي لعام 2013 على أن التعاون الاقليمي ضروري لمعالجة قضايا تغير المناخ[60].

وأصدر اجتماع آخر لقمة مجلس رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي إعلان كاتماندو بشأن تمويل التكيف المحلي مع تغير المناخ، في أفريل 2014، الذي قام فيه القادة الوطنيون، في جملة أمور، توجيهات للهيئات والآليات ذات الصلة لتنفيذ بيان Thimphu بشأن تغير المناخ، بما في ذلك مراعاة التهديدات المستمرة التي يشكلها تغير المناخ على بعض الدول الأعضاء في الرابطة[61].

خاتمة

تلعب المنظمات الدولية والإقليمية دورًا محوريًا في التصدي للتغيرات المناخية، حيث تسهم في تنسيق الجهود العالمية والإقليمية، وتعزيز التعاون بين الدول لمواجهة هذه الأزمة البيئية العالمية. لقد نجحت هذه المنظمات في وضع الأطر القانونية والتنظيمية، مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) وبروتوكولاتها، وتطوير السياسات والإستراتيجيات التي تهدف إلى التخفيف من آثار التغير المناخي والتكيف معها، بالإضافة إلى تقديم الدعم الفني والمالي للدول النامية والضعيفة.

ومع ذلك، لا يزال هناك العديد من التحديات التي تواجه فعالية هذه المنظمات، مثل نقص التمويل الكافي، وعدم التزام بعض الدول بتطبيق الالتزامات المناخية، إضافة إلى الحاجة إلى تعزيز التنسيق بين المنظمات المختلفة. ولزيادة فعالية دور المنظمات الدولية والإقليمية في التصدي للتغيرات المناخية، يمكن تقديم التوصيات التالية:

-**زيادة التمويل المناخي** :من الضروري زيادة حجم التمويل المخصص للمشاريع المناخية، خاصة في الدول النامية، من خلال آليات مبتكرة مثل الصناديق المناخية الدولية والإقليمية.

---

[59] -SAARC Environment Ministers Dhaka Declaration on Climate Change Dhaka, 3 July 2008 ، avable: https://thimaaveshi.files.wordpress.com/2009/10/saarc-declaration_dhaka.pdf p2

[60] -Thimphu Statement on Climate Change, Adopted by Heads of State or Government,, Sixteenth SAARC Summit, Thimphu, 28-29 April 2010.

[61] -http//pubs.iied.oorg/pdfs/g03787.pdf

-**تعزيز الالتزام الدولي** :يجب تعزيز آليات الرقابة والمحاسبة لضمان التزام الدول بالاتفاقات البيئية الدولية، وزيادة العقوبات ضد الدول التي لا تلتزم بتعهداتها المناخية.

-**تشجيع الابتكار التكنولوجي** :من الضروري أن تركز المنظمات على دعم الابتكار في تقنيات الطاقة المتجددة، وحلول التكيف مع التغيرات المناخية، من خلال تمويل البحوث والتطوير في هذا المجال.

-**تعزيز التعاون الإقليمي** :ينبغي أن تركز المنظمات الإقليمية على بناء تحالفات إقليمية قوية لتبادل المعرفة والخبرات وتعزيز السياسات المشتركة لمكافحة التغير المناخي.

رفع الوعي العام :يجب أن تواصل المنظمات الدولية والإقليمية في زيادة الوعي العالمي حول المخاطر المناخية، وتوجيه السياسات التعليمية والتوعوية لتشجيع المشاركة المجتمعية في الجهود المناخية.

من خلال تنفيذ هذه التوصيات، يمكن تعزيز فعالية دور المنظمات الدولية والإقليمية في التصدي للتغيرات المناخية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وحماية البيئة للأجيال القادمة